أنياب المحاسيب

obeikan.com

«المشكلة تتمثل فى مفارقةٍ مؤداها أن كثيرين من الذين ليس لديهم ما يقولونه فى شؤون هذا البلد وشجونه لا يكفون عن الكلام، بينما الذين لديهم ما يقولونه لا يملكون فرصة كافية لقوله. وبنفس المقدار، فإن كثيرين من القادرين على الخدمة العامة محجوبون عنها، فى حين أن المجال مفتوح -إلى درجة العربدة- أمام ثلاثية الجهل والعجز والفساد»[٥٧]

حديث الغنائم يستقطب دائمًا أصحاب المصالح إلى موائد السلطة.

وما دام هناك مالٌ سائب، وعمولات سرية وصفقات مشبوهة، وشبكة مصالح تربط بين جماعة من المنتفعين، فلا بدَّ أن تكتمل الصورة الرديئة بظهور المحاسيب.

فى الدول الفاشلة، عادة ما يكون الانهيار الاجتماعى هو النمط المألوف، مع أن الحُكم والإدارة غير غائبين بالكامل. إنهما موجودان لكن بصورةٍ شكلية، وفى إطار من السيطرة والهيمنة الزائفة. ولأن فشل الدولة نسبي، فإن هناك فى معظم ما يُدعى حكومات الدول الفاشلة خرابٌ نصف وظيفى – الدولة كنموذج للعشوائية فى السياسات والارتجال فى القرارات. وسط ركام الانهيار فى معظم الدول الفاشلة، يلعب الموظفون المدنيون ذوو الرواتب الضئيلة الرسمية بمكونات جهاز فاسدٍ للشرطة، ليس رغبة فى تطبيق القانون والنظام، ولكن ببساطة لاغتنام رشى تكفل لهم البقاء ومزيدًا من الثراء والنفوذ[٥٨].

---

٥٧ محمد حسنين هيكل (مقدمة)؛ فى: د.رشدى سعيد، الحقيقة والوهم فى الواقع المصري، كتاب الهلال، العدد ٥٥١، مؤسسة الهلال، القاهرة، نوفمبر ١٩٩٦، ص ٥.

٥٨ كريستيان بارينتي، مدار الفوضى: تغير المناخ والجغرافيا الجديدة للعنف، ترجمة: د.سعد الدين خرفان، سلسلة «عالم المعرفة»، المجلس الوطنى للثقافة والفنون والآداب، الكويت، العدد ٤١١، إبريل ٢٠١٤، ص ١٠٧.

إن الفساد والانحراف أمران خبيثان للغاية، وفى الوقت نفسه من المحتمل جدًا أن يحدثا فى جمهورية تتسم بعدم المساواة بين الأفراد، أكثر مما يحدثان فى أى شكل آخر من أشكال الحكومات. إنهما يحدثان حين تغزو المصالح الخاصة الميدان العامة، أى أنهما ينبثقان من أسفل وليس من أعلى[٥٩].

الأمر الذى ينبغى التأكد منه ونحن نتحدث عن مشكلة الفساد فى مصر هو أن الفساد الذى عاش وعشش فى مصر طويلًا أثبت قدرته على مواصلة العيش فيها ومقاومة كل أشكال وجوده المعترف بها وغير المعترف بها. وبالتالى فإن التخلص منه سيكون عملًا بالغ الصعوبة، خاصة أنه فساد ممنهج وله حيله ومناوراته وخبراته المدعومة بفئات وشرائح مختلفة من المنتفعين والمحاسيب.

وإذا كانت حكومة إبراهيم محلب قد أطلقت فى ديسمبر ٢٠١٤ الاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد «٢٠١٤– ٢٠١٨»، تزامنًا مع الاحتفال باليوم العالمى لمكافحة الفساد، فإن هذه الاستراتيجية الجديدة لا يمكن أن تنجح بدون التزام الإرادة السياسية بمكافحة الفساد، ووضع الأهداف والسياسات والبرامج والآليات التى تكفل محاصرته، وتفعيل ثقافة مجتمعية رافضة له بمختلف أشكاله.

هناك قاعدتان جليتان وعصيتان على المنازعة: استقلال الهيئات الرقابية وهيئات المساءلة والمحاسبة من جهة واستقلال منظومة إنفاذ القانون المستندة إلى عدالة وحيادية الإجراءات القضائية من جهة أخرى يمثلان الشرطين الأساسيين لشمول وفاعلية مكافحة الفساد.

بدون ذلك يتراكم الفساد، ويرتبط عضويًا ببعض مراكز السلطة والقوة والنفوذ، ويستعصى على المكافحة الشاملة والفعالة، وتكتسب

٥٩ حنة أرندت، فى الثورة، ترجمة: عطا عبدالوهاب، المنظمة العربية للترجمة، بيروت، ٢٠٠٨، ص ٣٧٠.

شبكاته — التى تتداخل بها المستويات العامة عبر بعض شاغلى المناصب الرسمية مع المستويات الخاصة وثيقة الصلة ببعض عناصر النخب الاقتصادية والمالية- اعترافًا واقعيًا بحصانتها وبالعجز عن تفكيكها والتخلص منها.

لقد اشتق ميشيل فوكو مفهوم «لا شرعية القانون» لوصف الممارسات الانتهاكية للطبقة البرجوازية فى القرن التاسع عشر، عندما كانت تحتال على القوانين الخاصة بها حتى تضمن وجود دورة اقتصادية «على هامش التشريع --- هامش يتم استدراكه بالصمت من جانبها، أو إطلاقه بالتساهل الفعلي»[٦٠].

وتندرج ممارسات التمويل السياسي، أو الإخلال بالمنافسة عن طريق الغش بالأعمال العامة، أو الدفاع عن مصالح خاصة تحت ستار أنشطة عامة، فى هذه الفئة من الممارسات والأعمال الانتهاكية التى تثير مفاهيمها الاجتماعية جدلًا ويكتنف الغموض تكييفها القانوني، لاسيما وأنها تتعلق بأصحاب السلطة السياسية والاقتصادية. وتبدو هذه السمات أكثر وضوحًا فيما يتعلق بالنسج المستمر لشبكات نفوذ بين العاملين فى القطاع الخاص والسلطات العامة[٦١].

هنا يبرز دور المحاسيب، ممن يمارسون الإخلال بالنزاهة العامة ويجيدون الضغوط بدعوى «تخطى العوائق الديمقراطية»، والتلاعب فى صفقاتٍ يشوبها الغموض وحالات لا تخلو من تضارب فى المصالح. إنهم يفرغون الحكومة من مضمونها، ويجعلون من الدولة مجرد شبح: يظهر ثم يختفي. يمكنك رؤية معالمها، وتشعر بوجودها، لكنها ليست هناك فعلًا.

٦٠Michel Foucault, Surveiller et punir, Paris: Gallimard, 1975, p. 90.

٦١ بيير لاكوم، مرجع سابق، ص ١٣١.

وفى مصر اتسعت رقعة دائرة المحاسيب، ولم يعد المحاسيب هم فقط المنتسبون إلى دائرة الرأسماليين وهم من أسماهم د.محمود عبدالفضيل «رأسمالية المحاسيب»[٦٢]. وحسب وصفه، فإن هؤلاء هم القريبون من دوائر السلطة الحاكمة، ممن يتكسبون من وراء فرص تتيحها لهم قرابة أو صداقة أو مصالح مشتركة مع دوائر صنع القرار.

من المتفق عليه فى الكثير من الأدبيات السياسية العربية أن نظام الحُكم الذى تدار به معظم الدول العربية، ومنذ القدم، قائم على مفهوم حُكم الغلبة وكملكية خاصة، حيث يعتبر كل ما فى الدولة موروثًا خاصًا للحاكم. من هذا المنطلق تصبح الدولة دولة ريعية تتوزع خيراتها من قبل الحُكم، وعلى أساس مقدار الولاء والزبونية والانقياد لصاحب الثروة. وبين هؤلاء وهؤلاء، تنمو فئة المحاسيب وتتغذى على علاقاتها بدوائر السلطة وأهل المال والأعمال على حد سواء.

إن رأسمالية المحاسيب هو مصطلحٌ يصف الاقتصاد الذى يتوقف فيه نجاح الأعمال على العلاقات الوثيقة بين رجال الأعمال والمسؤولين الحكوميين[٦٣]. ويمكن أن يتمثل ذلك فى المحاباة فى توزيع التصاريح القانونية أو المنح الحكومية أو الإعفاءات الضريبية الخاصة[٦٤] أو أشكال أخرى من تدخل الدولة.

«الدولة الرهينة» مصطلح استخدمه البنك الدولى فى تقريره للعام

٦٢ د.محمود عبدالفضيل، رأسمالية المحاسيب: دراسة فى الاقتصاد الاجتماعي، دار العين، القاهرة، ٢٠١١.

63 Helen Hughes, "Crony Capitalism and the East Asian Currency and Financial 'Crises', NSW Australia: Policy Magazine, Spring 1999.

64 .Nicholas Kristof, A Nation of Takers?, New York: The New York Times, March 27, 2014

٢٠١٤ ليصف نوعًا من الدول رهينة شركاتها. تتحكم شبكة هذه الشركات فى مفاتيح الحُكم والسلطة، من مركز اتخاذ القرار إلى بنية المؤسسات والأهم فى منظومة العدالة (التشريع بالأساس).

البنك الدولي، وهو إحدى المنظومات المحافظة فى حماية الماكينة الرأسمالية، ينتقد سياسات عدم المساواة باعتبار أن الدولة بوقوعها رهينة هذه الشركات «تعيق التوظيف وحل مشكلة البطالة»، وتضرب مثلًا بمصر، حيث الدولة رهينة ٤٩٦ شركة تملكها ٣٢ عائلة فقط تقيم فى «محميات سياسية»، حصلت على تصاريح ثروات بسبب قربها فى النظام الجديد، وحاصرت السلطة باحتكارها لفرص البرلمان أو تداول السلطة؛ لتمنع إمكانية إعادة توزيع الدخل والثروة.

وهنا يمكن النظر إلى جزء من الأزمة التى تغذى موسم هجرة المصريين إلى الخارج، وهى فشل الدولة فى استيعاب طاقات معطلة (متجسدة فى كتل البطالة التى تتضخم بمعدلات رهيبة)، وهو الفشل الذى يدفع بها إلى حماية نفسها من افتراس الرأسمالية المتوحشة (التى منحتها تراخيص التوحش). تلك الحماية تأتى بمزيد من حصار المجتمع ليصبح «رهينة» فى يد نخبة الدولة التى هى رهينة الشركات المتوحشة[٦٥].

هذه الدائرة كابوسية.

لم يكن مستغربًا أن يظهر اسم مصر فى دراسة لجامعة أكسفورد البريطانية فى سياق الحديث عن ظاهرة رأسمالية المحاسيب فى الشرق الأوسط. ففى عهد مبارك، تقاسمت نحو ٣٠ عائلة حول الرئيس

٦٥ وائل عبدالفتاح، الهجرة هى الحل، جريدة «التحرير»، القاهرة، ١١ ديسمبر ٢٠١٤.

مبارك وعائلته وحزبه الحاكم[٦٦]، أهم مكونات اقتصاد البلاد. فى المقابل، يضع د.محمود عبدالفضيل قائمة تشتمل على ١٧ مجموعة وشركة احتكارية من بينها ١٤ على الأقل ترتبط بعائلاتٍ محددة[٦٧].

هكذا تمتع نفرٌ قليل للغاية من مشاهير عائلات الرأسماليين الكبار فى مصر بثروة هذا البلد. لم يبخل عليهم نظام مبارك بالغالى والنفيس من أموال البنوك، وأراضى الدولة، وأصول شركات القطاع العام. أتاح لهم هذا النظام الحق فى احتكار سلع مثل الحديد والأسمنت، والأسمدة والكابلات والسيارات. وجعل حجم أعمال أقل مجموعة من هؤلاء تزيد عن رقم المليار دولار. بل وسمح لفئة ضئيلة للتحكم فى استيراد السلع الغذائية من الخارج. لدرجة أن خمسة فقط يسيطرون على كعكة الواردات من السلع الغذائية، بنسبة تعدت ٧٠٪ فى سلع استراتيجية مثل السكر. وليس ببعيد عن ذلك سيطرة عشرة من كبار شركات السمسرة على سوق الأوراق المالية، وأربع شركات أجنبية فرضت هى الأخرى سيطرتها على ٨٧٪ من سوق الأسمنت.

بل إنه فى مرحلة عقدَى الثمانينيات وبداية عقد التسعينيات، تم تخصيصها لإنفاق الأموال العامة وكذا القروض الأجنبية الباهظة على مشروعات بنية تحتية لخدمة حفنة من رجال الأعمال المحاسيب، كما جرى فى شبه جزيرة سيناء، التى استفاد فيها رجل الأعمال حسين سالم وغيره من تكفل الدولة ببناء شبكة الطرق والمرافق والخدمات اللازمة للسياحة، دون جنى ضرائب حقيقية تدخل إلى الخزينة العامة، ودون تلقى مساهمات جادة فى أى مشروعات تنموية لمصلحة أهل

66 MIDDLE EAST: 'Crony' capitalism is widespread, durable, Oxford: The Oxford Analytica Daily Brief, December 16, 2009.
https://www.oxan.com/display.aspx?ItemID=DB156434

٦٧ د.محمود عبدالفضيل، مرجع سابق، ص ٧٧ و٢٨.

المنطقة من البدو أو للعاملين فى هذه المشروعات[68].

لا يعمل نظام رأسمالية المحاسيب هذا إلا فى ظل نظام انعدام الشفافية وحجب المعلومات عن عالم البيزنس وصلاته وصفقاته. وفى قصة علاء وجمال مبارك والأقارب والأنساب مثال واضح، حيث يجهل المصريون حقيقة الثروات والصفقات والأنشطة الخاصة بهؤلاء. تواطأت مع الشفافية الغائبة تكتيكات مختلفة للتمويه والإخفاء للحفاظ على رأسمالية المحاسيب.

ففى مطلع عام 1983 نفت جريدة "الأهرام" صحة نبأ نشرته صحيفة حزب "الأحرار" المعارضة عن واقعة استغلال نفوذ الرئيس مبارك لمصلحة نجليه فى الحصول على تذكرتَى سفر مجانًا من الشركة الوطنية "مصر للطيران"[69]. وفى عام 1997، نشرت جريدة "الشرق الأوسط" إعلانًا عن عدد من مجلة "الجديدة" شمل تحقيقًا عن نشاط علاء وجمال مبارك فى عالم البيزنس، تضمن العناوين التالية:

"صفقات وعمولات واحتكارات.. ومليون جنيه عن كل طائرة إيرباص اشترتها مصر للطيران.. والهاتف النقال تأخر دخوله إلى مصر لأن علاء أراد أن يكون الوكيل الوحيد.. ومحافظة القاهرة تجمل شوارع القاهرة ببلاط غرانيت يملكه نجل الرئيس.. والمستورد الوحيد للسكر والتفاح هو علاء مبارك.." وهكذا[70].

فى الأسابيع التالية، لم يقتصر الأمر على اعتذار الصحيفة اللندنية والشركة المالكة لها[71]، فقد جرى منع عدد المجلة أصلًا من التداول

٦٨ كارم يحيى، الصندوق الأسود قصة حسين سالم، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، ٢٠١٢، ص ١٠٩- ١٤٠.

٦٩ قصة كاذبة عن أبناء الرئيس!، جريدة «الأهرام»، القاهرة، ٤ يناير ١٩٨٣.

٧٠ جريدة «الشرق الأوسط»، لندن، ٢٨ مايو ١٩٩٧.

٧١ جريدة «الأهرام»، القاهرة، ١٣ يونيو ١٩٩٧.

وتم التخلص من نسخه تمامًا بإعدامها كما قيل[72]. وانتهى الأمر بتنكر الصحفيين المصريين الذين كتبوا التحقيق من مكاتب المجلة فى القاهرة من المادة المكتوبة عن علاء وجمال مبارك، وقيل إنها ليست إلا نقلًا لشائعات تجرى على ألسنة الناس، وذلك بعدما بات هؤلاء الصحفيون مهددين بالحبس بأحكام قضائية ابتدائية[73]. وكذا اعتذرت الشركة المالكة للصحيفة والمجلة وتصالحت مع نجلَى مبارك فى مظاهرة دعائية[74].

غير أن هذا لا يُخفى حقائق باتت معروفة للجميع عن اتهام جمال مبارك بالتورط فى فساد شراء ديون مصر الخارجية[75]، وكذا اتهام علاء مبارك بالتربح عبر التلاعب بأموال البورصة فى القاهرة[٧٦].

إن نفوذ رجال رأسمالية المحاسيب داخل الحياة السياسية والحزبية والإعلام قد لعب منذ منتصف سبعينيات القرن العشرين وحتى ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ دورًا ما فى تراجع قوى سياسية وحزبية مختلفة عن المطالبة بالجمهورية البرلمانية وتعزيز الممارسات الديمقراطية. فهم، وبما يمارسون من احتكار على قطاعات الاقتصاد، ونظرًا لطبيعة رأسمالية المحاسيب ذاتها، يفضلون الاستمرار مع نظام يقوم على شخصنة السلطة، ويُعلى من حُكم الفرد لا المؤسسات.

بعد ثورة ٢٥ يناير، زادت رخاوة الحكومات المتتالية من جبروت المحاسيب. فما زال وضع «عائلات البيزنس» بعد الثورة على ما هو

---

٧٢ المصدر نفسه.

٧٣ جلسة مثيرة فى قضية التشهير بعلاء وجمال مبارك، جريدة «الأهرام»، القاهرة، ٢٨ يونيو ١٩٩٧.

٧٤ جريدة «الأهرام»، القاهرة، ٣ ديسمبر ١٩٩٧.

٧٥ مكرم محمد أحمد، حديث مع الرئيس مبارك، مجلة «المصور»، القاهرة، ٢٤ سبتمبر ١٩٩٣، ص ١٣.

٧٦ يسرى البدري، تحريات «الأموال العامة»: ثروة «جمال» ١٧ مليار دولار و«علاء» ٨ مليارات.. هربت للخارج عبر ٤ شركات «أوف شور»، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ١٣ يونيو ٢٠١٢.

عليه. ولا تزال عائلة واحدة تسيطر على أكثر من ربع سوق السيارات فى مصر، وعلى ٩٠٪ من سوق استيراد وتقفيل عربات «التوك توك» دون أى منازع. وما زالت أربع شركات من القطاع الخاص تفرض سطوتها على الحكومة. وتصدر الأسمدة إلى الخارج رغمًا عن أنف المسؤولين، ودون أن تعير أدنى اهتمام إلى ارتفاع أسعار الأسمدة فى السوق المحلية، بدرجة أصبحت تهدد الزراعات لدى قطاع كبير من الفلاحين.

نفوذ رجال الأعمال والمحاسيب ظهر بوضوح فى قضية سماح حكومة إبراهيم محلب باستخدام الفحم كوقود فى مصانع الأسمنت.

والحاصل أن لوبى رجال الأعمال، أصحاب مصانع الأسمنت، استطاع أن يجبر الحكومة على القبول بالقرار الذى اتخذه هو وليس الحكومة، ذلك أن المصانع استوردت الفحم قبل صدور القرار، بما يعنى أن أصحابها كانوا متأكدين من صدوره رغم أنف الحكومة.

الخطير فى الأمر أن الحكومة انسحقت أمام حفنة من رجال الأعمال وتجاهلت كل التقارير التى خرجت عن وزارة البيئة، والتى تؤكد أن استخدام الفحم كوقود يحمل خطورة على صحة المصريين، وأن عددًا من الأمراض الخطيرة سوف تصيبهم من جراء هذا القرار. بل إن دراسة لوزارة البيئة توصلت إلى أن تطبيق المعايير البيئية على الفحم فى مراحل استقباله بالموانئ ونقله وتخزينه واستخدامه يجعله أكثر تكلفة من الغاز، علاوة على الخسائر الفادحة التى ستتعرض لها مصر بسبب انبعاث الكربون[٧٧].

تبنى الوزير الكهرباء، للأسف، دعاوى مروجى استخدام الفحم حول الفحم النظيف، والتى تعتبر من قبيل الأوهام على حد وصف

٧٧ صفوت قابل، استيراد الأسمنت أفضل من استيراد الفحم، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٩ مايو ٢٠١٤.

خبراء البيئة. فرغم التقدم التكنولوجى لا توجد بالفعل تقنيات قادرة على حجب كافة الانبعاثات وعلى رأسها ثانى أكسيد الكربون الذى يولد منه الفحم أضعاف أى وقود آخر، وبالإضافة إلى ذلك فخطر الفحم لا يأتى من الانبعاثات للهواء فقط، ولكن أيضًا من المخلفات الصلبة التى تنتج عن الاحتراق وعن تنظيف الفلاتر وتجهيز الفحم، والتى تحمل مواد سامة ترشح منها إلى التربة والمياه لتلوثها.

أما حديث الالتزام بالمعايير البيئية، فتاريخ هذا الالتزام وتلك المعايير فى مصر يكاد يجعل من النقاش فى إثبات تهافت هذه الحجة مضيعة للوقت. وفوق ذلك، فقد أثبتت الدراسات التى أجريت فى الدول المتقدمة، التى تعتمد أحدث التقنيات وأفضل المعايير البيئية، مسئولية الفحم عن التسبب فى مرض ووفاة عشرات الآلاف سنويًا، وأن التكلفة الاقتصادية لهذا العبء المرضى جسيمة. تتحمل دول الاتحاد الأوروبى تكلفة تقدر بنحو ١٥ ــ ٤٢ مليار يورو سنويًا بسبب الجسيمات الدقيقة التى يبثها حرق الفحم، وتقدر دراسة جامعة هارفارد فى الولايات المتحدة التكلفة الكاملة للعبء المرضى من استخراج واستخدام الفحم بنحو ٣٥٠ مليار دولار، وقدَّرت وزارة البيئة المصرية أن تكلفة العبء المرضى من استخدام الفحم فى الأسمنت يتراوح بين ٢،٨ ــ ٣,٩ مليار دولار سنويًا[٧٨].

تعود مسؤولية الأزمة الحالية فى الطاقة، إلى أخطاء حكومات سابقة عاث فيها الفساد وأساءت إدارة مواردنا، ولا نستطيع أن نعتبر أنه من حسن إدارة الموارد أن نتوسع فى استخدام الفحم الذى لا نملكه حتى فى أراضينا، فى حين يهجره العالم. إن لدينا بدائل متوفرة وينبغى أن ندرك أن شركات الفحم التى تفقد كل يوم أسواقًا، تسعى بشتى

٧٨ راجية الجرزاوي، توليد الكهرباء من الفحم: ضد الدستور وضد المستقبل، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٤ نوفمبر ٢٠١٤.

الوسائل الشرعية وغير الشرعية، لفتح أسواق جديدة لها وتجد غايتها فى بلاد مثلنا تسير عكس الاتجاه الصحيح وتصر على تكرار أخطاء القرن الثامن عشر.

وتستدعى مواقف الانتخابات الرئاسية للعام ٢٠١٤ وأجندة اهتماماتها فى تغطية الصحف والقنوات الفضائية لرجال الأعمال المسماة بـ«الإعلام الخاص» قصة صعود رأسمالية المحاسيب فى مصر. ونعنى تحديدًا قصة هذا الصعود مع مأزق غياب وتشوه الديمقراطية فى مجتمع أريد له منذ عقود أن يقوم على احتكار القلة والاستبعاد والإقصاء لأغلبية المواطنين وعلى دولة ذات طابع بوليسي.

إن إغداق إعلانات المبايعة والتفويض فى الصحف والشوارع، الكثير من أوصاف الزعامة والبطولة على مرشح بعينه، يبرز محاولة أصحاب هذه الإعلانات إعادة إنتاج شخصنة السلطة. ولا شك أن غياب وضعف المؤسسية وتنامى الطابع الشخصى للسلطة فى أى مجتمع يحمل معه مخاطر تغول فساد رأسمالية المحاسيب على النظامين الاقتصادى والسياسي، فضلًا عن النظام الإعلامي[٧٩].

لا يمكن فهم المشهد الإعلامى الإنتخابى فى ٢٠١٤ ومعه طبيعة وتطور رأسمالية المحاسيب فى مصر بوصفها اقتصادًا سياسيًا يقوم على تزاوج السلطة والثروة ويتوقف فيه نجاح البيزنس على علاقات الفساد الوثيقة بين رجال الأعمال والمسؤولين الرسميين، إلا بالعودة إلى محطات لافتة فى هذا التطور. هنا يمكن استدعاء القصف الأيديولوجى الإعلامى بحلول تسعينيات القرن العشرين، ومع صعود رجال الأعمال الجدد فى عهد مبارك. ونقصد هذا النوع من الكتابات التى بشرت ببناء رأسمالية تنتعش وتسيطر فيما تهبط مساحة الحريات

٧٩ كارم يحيى، رأسمالية المحاسيب وشخصنة السلطة، جريدة «الأهرام»، القاهرة، ٢٦ مايو ٢٠١٤.

وتضيق. أى أنها رأسمالية وفق المنهج الشمولى التعبوى الفوقى الذى كان سائدًا فى عهد الحزب الواحد (الاتحاد الاشتراكي). وإذا ما رجعنا إلى الصحف فى تلك الفترة، لن ندهش إذا ما اكتشفنا أن هؤلاء المبشرين بهذا النمط السلطوى من الرأسمالية هم ذات الأسماء التى التحقت فيما بعد بلجنة سياسات الحزب الوطنى الحاكم وتحلقت حول جمال مبارك، وتمكنت من السطو على منابر الإعلام ومارست احتكارًا موازيًا للاحتكار الحاصل فى مجالَى الاقتصاد والسياسة[٨٠].

وتقول دراسة للباحث الألمانى ستيفان رول بعنوان «نخبة رجال أعمال مصر بعد مبارك: لاعب قوى بين الجنرالات والإخوان المسلمين»، إن رجال الأعمال المحاسيب فى عهد مبارك تمكنوا من الحفاظ على نفوذهم وسلطتهم الاقتصادية والسياسية بعد ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١[٨١]، رغم أن الثورة التى أطاحت مبارك لم تكن موجهة فقط ضد القمع السياسى والاستبداد، وإنما هدفت أيضًا إلى رفض الظلم الاجتماعى وسعت إلى القضاء على رأسمالية المحاسيب[٨٢].

مفاد الدراسة أن الحكومات التى تلت رحيل مبارك عن السلطة لم تسع إلى مواجهة جدية مع فساد رأسمالية المحاسيب بما فى ذلك حكومات الإخوان والحكومة التالية للإطاحة بمرسي. بل ما حدث هو أن هذه الحكومات سعت لخطب ود رجال أعمال هذه الرأسمالية

٨٠ كارم يحيى، رأسمالية المحاسيب تنتخب، جريدة «الأهرام»، القاهرة، ١٣ مايو ٢٠١٤.

81 Stephan Roll, Egypt's Business Elite after Mubarak, A Powerful Player between Generals and Brotherhood, SWP research paper, Berlin: Stiftung Wissenschaft und Politik (SWP), German Institute for International and Security Affairs, September 2013, p. 5.

82 Clement M. Henry and Robert Springborg, Globalization and the Politics of Development in the Middle East (Cambridge: Cambridge University Press, 2012), 156ff.

وسنت من التشريعات واتخذت من الإجراءات ما يحصن فسادهم[٨٣].

ولأن العبرة بالممارسات الفعلية، فإننا شهدنا فى عهد الرئيس المعزول محمد مرسى إعادة إنتاج حُكم الفرد. بل كان الرجل على استعداد لاستئناف العلاقة بين شخصنة السلطة ورجال رأسمالية المحاسيب، كما تفيد بذلك محاولاته مد جسور مع رجال الأعمال هؤلاء عبر تجربتَى جمعية «ابدأ» ولجنة «تواصل»[٨٤]، فضلًا عن طرح التصالح مع الرموز البارزة مثل حسين سالم. وفى كل الأحوال لم يصدر تشريعٌ واحد لا فى عهد مرسى ولا فى فترة ما بعد ثورة ٢٥ يناير كلها يمس فساد ظاهرة رأسمالية المحاسيب، ويضع حدًا للعلاقة الحرام بين السلطة والثروة[٨٥].

وقبيل ثورة ٣٠ يونيو، بدا أن عددًا من نخبة رجال الأعمال أو من يمثلونهم قد فتحوا بابًا للنقاش مع جنرالات الجيش[٨٦]. وفى مرحلة ما بعد قرارات ٣ يوليو ٢٠١٣، بدا واضحًا أن الشبكات التى تربط رجال الأعمال وعائلات البيزنس فى مصر مع قادة سياسيين فى دول المنطقة لعبت دورًا مؤثرًا فى تأمين المساعدات المالية الضرورية لمصر[٨٧].

83 Stephan Roll, op. cit. p. 5.

84 "Committee Formed to Liaise between Morsy, Private Sector", Egypt Independent, 31 July 2012, http://www. egyptindependent.com/news/committee-formed-liaise-between-morsy-private-sector (accessed 5 June 2013).

٨٥ كارم يحيى، رأسمالية المحاسيب وشخصنة السلطة، مصدر سابق.

86 Ben Hubbard and David D. Kirkpatrick, "Sudden Im-provements in Egypt Suggest a Campaign to Undermine Morsi", New York Times, 10 July 2013; Matt Bradley, "In Egypt, the 'Deep State' Rises Again", Wall Street Journal, 12 July 2013.

87 Patrick Werr, "Analysis: With Gulf Aid, Egypt Economy Can Limp

وربما كان عيب ثورة ٣٠ يونيو أنها احتضنت قوى الفساد الكبير والصغير، من موظفى الحكومة الفاسدين فى جميع الأجهزة البيروقراطية دون استثناء، إلى متربحى العمل السياسى فى المحليات والبرلمان على مدى عقود طويلة، ثم القواعد الشعبية للحزب الوطنى من محترفى تزوير الانتخابات، إلى سُرَّاق الدقيق، إلى سُرَّاق الآثار، إلى تجار المخدرات، إلى المعتدين على أملاك الدولة، إلى مسَقِّعى الأراضي، إلى من يورثون -لأبنائهم- الوظائف المهمة فى أجهزة الدولة، وأكثرهم يحصل عليها دون أى استحقاق أو جدارة، هؤلاء جميعًا هم قوة المشاة الرابضة على الأرض فى جميع محافظات مصر[٨٨].

فى سياقٍ مواز، أعرب كثيرون عن خشيتهم من أن يكون القرار بقانون الذى أصدره الرئيس المؤقت عدلى منصور فى إبريل ٢٠١٤ بشأن منع أى «طرف ثالث» من الطعن على العقود التى توقعها الحكومة مع أى طرف آخر، بوابة لحماية الفساد والفاسدين؛ إذ إنه أصبح ممنوعًا بموجب القانون المذكور على أى شخص أن يطعن على صحة أى عقد تبيع به الحكومة أى شركة من شركات القطاع العام، أو تدخل به فى ارتباط من أى نوع مع أى جهة أو شخص أجنبي. وليس سرًا أن سبب صدور قانون بهذا المضمون يعود فى الأساس إلى أن عقودًا مبرمة بين الدولة، وبين أطراف مختلفة من خارجها، قد تعرضت للطعن من كثيرين أمام القضاء بما أدى إلى فسخها.

بجانب المحاسيب الكبار، هناك المحاسيب الصغار من قيادات الصف الأول المتغلغلين داخل كل موقع ومنشأة عمل. والذين يحصدون

---

through Crisis", Reuters, 20 August 2013, http://www. reuters. com/article/2013/08/20/us-egypt-protests-economy-analysis-idUSBRE97J08M20130820 (accessed 30 August 2013).

٨٨ أنور الهواري، المهندس أحمد عز، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٧ فبراير ٢٠١٥.

القدر الأكبر من المكاسب والمغانم على حساب المنتجين الحقيقيين الذين لهم الفضل الأول فى تحقيق الأرباح.

ينتشر محاسيب صغار فى كثير من مواقع العمل فى القطاع الخاص، ويخشى الجميع الاقتراب من المزايا التى يحصلون عليها. وصغار المحاسيب هم الرابضون فى الصفوف الأولى على مقاعد الإدارة العليا فى تلك المواقع، الذين ظلوا لسنوات طويلة بعيدين تمامًا عن المساءلة اعتمادًا على أن صاحب العمل له حرية مطلقة فى التصرف فى أمواله. فله أن يقتطع من أرباح شركته ما يشاء، لمنح العطايا والمنح والمكافآت للمحظوظين الذين غالبًا ما يكونون من العائلة، أو أقارب العائلة، أو أصدقاء العائلة، أو من أنسباء بعض المسؤولين الحكوميين الذين ترتبط مصالح رجل الأعمال بهم من حيث إصدار التراخيص أو تخليص الجمارك أو دفع الضرائب أو الإعفاء من الرسوم أو الحصول على دعم[٨٩].

أصبح لهذه المرحلة رجالها، وأحيانًا سيداتها، من أصحاب الأعمال النافذين والمهيمنين على المصالح الاقتصادية والمالية الكبرى الذين تحالفوا دومًا مع الحُكم ومؤسسات الدولة لحماية ثرواتهم وعوائدهم المتراكمة ومولوا ووظفوا أدواتهم المختلفة -من وسائل إعلام يملكونها إلى أحزاب سياسية يسيطرون عليها- لتبرير انتهاكات حقوق الإنسان والحريات الواسعة وللترويج لمفهوم البطل المنقذ والمخلص.. ولتذهب الديمقراطية ومعها الحُكم المدنى إلى الجحيم.

إننا إزاء قوى اجتماعية نافذة ممثلة فى رأسمالية المحاسيب تبدو فى ذروة اندفاعها وحماسها لإعادة إنتاج شخصنة السلطة كى تضمن استمرار احتكار الثروة. وهو أمر يُلقى بأعباء جديدة على الحالمين بالتغيير

٨٩ أميمة كمال، عائلات «فلان الفلاني» ومحاسيب ما بعد الثورة، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٧ نوفمبر ٢٠١٣.

الديمقراطى وبدولة مدنية عصرية تقوم على المؤسسات وتلبى مطالب الثورة فى الحرية والعدالة الاجتماعية.

مما لا يختلف عليه اثنان أن هناك معارك سياسية طاحنة يتعين على أى رئيس جديد مواجهتها، منها على سبيل المثال كيفية مواجهته مافيا الفساد وشبكة المصالح، التى تسيطر على الاقتصاد الوطني، فى ظل موازين قوى أسفرت عن عن سيطرة 977 رجل أعمال على 25٪ من الدخل القومي، كما يقول الباحث الاقتصادى فاروق عبدالخالق، بالإضافة إلى كيفية مواجهة السيسى لفساد منظم داخل أجهزة الدولة سمح بأن يحصل 76 مستشارًا بالهيئة العامة للاستعلامات على أجور تبلغ 150 مليون جنيه سنويًا، و30 موظفًا بالقوى العاملة على 28 مليون جنيه رواتب ومكافآت سنويًا، وحصول موظفى ديوان عام وزراة الصحة على رواتب تبلغ 2 مليار جنيه سنويًا فى حين يتسول فيه الأطباء رواتب آدمية، كما تبلغ مخالفات جهاز أمن الدولة نحو 2 ونصف المليار جنيه إضافة إلى مخالفات أخرى فى مشروعات طرح النهر والحزام الاخضر تتعدى الـ21 مليار جنيه، أعلنها المستشار هشام جنينة رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات[90].

فى تقرير الجهاز المركزى للمحاسبات حول أداء هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة بنهاية يونيو ٢٠١٤، نكتشف أن الهيئة أضاعت على الدولة أموالًا بقيمة ٣٧٠ مليار جنيه، أى أكثر من عجز الموازنة فى الحساب الختامى عن العام ٢٠١٣-٢٠١٤ بنحو ١٥ مليار جنيه. وكشف التقرير أن مخالفات عام ٢٠١٤ بلغت ١١٤,٣ مليار جنيه، منها ٣,٨ مليار جنيه تمثل المخالفات التى شابت التخصيص لصالح «بالم هيلز» بالتوسعات الشرقية، و٨,٥٢ مليار جنيه قيمة المخالفات الخاصة بالإشغالات والتعديات بالكردون الغربى الجديد بمعرفة «٦

٩٠ محمد عصمت، شوكة فى ظهر السيسي، جريدة «الشروق»، القاهرة، ١٨ مارس ٢٠١٤.

أكتوبر الزراعية»، وجمعية الإعلاميين وهدى رزقانة بإجمالى مساحة ٨٢٢٠ فدانًا[٩١].

قدَّم التقرير المذكور تفصيلًا كاملًا للمبالغ التى تم رصدها والمخالفات، ومنها قيام بعض المسؤولين بالهيئة باستغلال السلطة، وتخصيص أراض بالأمر المباشر وعدم الالتزام بقرارات جمهورية ووزارية، خلافًا للمشروعات المتوقفة ووجود شبهة تواطؤ من مسؤولين بالمدن الجديدة مع بعض الشركات العقارية، الأمر الذى أضاع على الدولة مستحقاتها لدى الشركات، إلى جانب تخصيص أراض لصالح شركات تخص مسؤولين سابقين وأعضاء مجلسَى الشعب السابق والأسبق. ورصد التقرير أمثلة من المخالفات، منها أراضى الحزام الأخضر والشركات التابعة لوزير الإسكان أحمد المغربى بالتوسعات الشرقية والشمالية بمدينة ٦ أكتوبر والكيانات الاعتبارية المملوكة لبعض العاملين ببعض الجهات الحكومية، وشركات تابعة لبعض أعضاء مجلسَى الشعب السابقين وبعض رجال الأعمال المعروفين بالدولة.

وهذا غيض من فيض.

إن أى رئيس يريد أن يكون عادلًا بحق، لا مفر أمامه من الاصطدام بالمتهربين من الضرائب والمتربحين بوسائل الكسب غير المشروع ولصوص المال العام. بالمثل، فإن مكافحة الفساد لا غنى عنها لتكسير شبكات المصالح المتكلسة، والقضاء على رموز المحسوبية والفساد والتغول على المال العام.

لا يمكن للسيسى أن يبنى أسس عهده بأولئك الذين كانوا سببًا فى إسقاط مبارك وفاحت رائحتهم حتى زكمت الأنوف. ظهور هؤلاء

٩١ عبدالرحمن شلبى ومحمد الشيخ، انفراد بالمستندات: إهدار ٣٧٠ مليار جنيه.. و«فساد الأراضي» مستمر، ١٨ ديسمبر ٢٠١٤.

بجانب أى شخص يجعله مكروهًا على المستوى الشعبي، فما بالك إذا كان هذا الشخص هو رئيس الجمهورية[٩٢].

ويمكن فى ملف الفساد الارتكاز إلى تمييز صريح بين صنوف منه يمكن مواجهتها لحضور إرادة الحُكم أحيانًا، كالتعديات على الأراضى ذات الملكية العامة واستغلال المنصب العام للتربح (فساد الأفراد)، وبين يصعب مواجهته لغياب تلك الإرادة كشبكات المصالح الحاضرة داخل مؤسسات الدولة لحماية احتكارات كبرى فى القطاعات الاقتصادية والمالية وكالتفاوت الهيكلى فى توزيع العوائد المادية وعوائد النفوذ داخل بنية الدولة بين مؤسسات تحابى كالجيش والأمن والقضاء ومؤسسات تهمش كوزارات الخدمات الأساسية كالتعليم والصحة (الفساد المؤسسي).

فى كل الأحوال ينبغى أن يكون شعار النظام هو الصدام مع الفاسدين واللصوص وسارقى المال العام، وتحرير مصر من محاسيب العصر، الذين تغلغلوا فى مختلف مؤسسات الدولة وأجهزتها بشكل مخيف، وباتوا «الحكام الصغار» فى عروق هذه الدولة التى تئن من ثقل حمولتها، وتستنزف فى نفس الوقت طاقتها ومواردها بلا معنى.

إن مثل هذا التحرك أصبح فرض عين، فى بلدٍ بلغ فيه معدل الفقر ٢٦,٣٪ من إجمالى السكان، وفقًا لمقياس الفقر القومي، خلال ٢٠١٣/ 2012 مقابل ٢٥,٢٪ فى العام الذى سبقه، كما تبلغ نسبة البطالة بين الشباب ١٥٪. وحسب الجهاز المركزى للتعبئة العامة والإحصاء، فإن «المطحونين»، أى الذين يعانون الفقر المدقع، وصلت نسبتهم إلى ٤,٤٪ من السكان[٩٣]. وتقول الأرقام إن ٥٥٪ من العاملين

٩٢ عماد الدين حسين، الصدام مع اللصوص، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٠ مايو ٢٠١٤.

٩٣ أميرة صالح، «الإحصاء»: معدلات الفقر تصل ٢٦٪.. وعدد «المطحونين» ٤,٤٪، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٢٨ نوفمبر ٢٠١٣.

المصريين فى الفئة العمرية (١٥-٦٤ سنة) يعملون بشكل غير رسمي، أى يفتقرون إلى عقود مكتوبة وتأمينات اجتماعية، وذلك فى ٢٠١٢[٩٤] .

كل هؤلاء المحاسيب وأصحاب المصالح الخاصة لن يتنازلوا عن امتيازاتهم بسهولة، سيكون بعضهم شوكة فى ظهر أى نظام سياسى جديد، ووقودًا للقوى المناهضة للثورة وسندًا لجماعات الإرهاب، ولن يستطيع أى رئيس قادم هزيمتهم بالضربة القاضية، فهم يمتلكون خبرات إدارية كبيرة، وثروات ضخمة تستند إليه عجلة الاقتصاد الوطني، قد تفرض على السلطة الجديدة أن تمسك العصا من المنتصف، حيث تغازل الفقراء ومحدودى الدخل ببعض الهبات أو قد تعيد إليهم بعض الحقوق، لا أكثر ولا أقل.

فى مواجهة هذه الصورة القاتمة، يتعين العمل على تحقيق العدالة الاجتماعية، وهو ما يتطلب إعادة توزيع الدخل والثروة من أجل توفير ديمقراطية تشاركية فعالة تعمل لصالح الطبقات الشعبية والسواد الأعظم؛ إذ إنه عندما تتسع الفروق فى توزيع الدخل والثروة يصبح الطريق مفتوحًا أمام الأغنياء للجمع بين الثروة والسلطة.

إن إعادة التوزيع ليست عملية تتم مرة واحدة وينتهى الأمر، بل يجب أن تكون عملية مستمرة من خلال نظم للضرائب التصاعدية والتحويلات الاجتماعية.

فى يوليو ٢٠١٤، صدر قانون الحد الأقصى للأجور، بعد جدل استمر لأكثر من عامين، وبعد قرار مشابه أصدره د. كمال الجنزورى فى ظل حكم المجلس الأعلى للقوات المسلحة (القرار صدر يوم ٢٨ ديسمبر ٢٠١١، ونشر بالجريدة الرسمية يوم ٢٨ ديسمبر ٢٠١٢)، لكنه لم ير النور. أما القرار الأخير فهو واضح، وواجب التطبيق؛ إذ صدر

٩٤ المركز المصرى لبحوث الرأى العام (بصيرة)، القاهرة، العدد ٤٧٨، سبتمبر ٢٠١٤.

بعد نحو ستة أشهر من بدء تطبيق قرار الحد الأدنى للأجور الذى اكتنفه بعض الغموض فى تطبيقه على قطاعات بعينها، وإن كانت المحصلة النهائية، تشير إلى ضبط قصة الأجور للجهاز الإدارى للدولة. فى ظل الأخذ والرد بشأن تفعيل القرار وفاعليته وتداعياته، فإنه يبقى أن الحد الأقصى للأجور هو حد أدنى للعدالة المنشودة فى مصر.

إن علينا إدراك أن إجراءات إعادة توزيع الدخل والثروة تتطلب إعادة النظر فى الهيكل النسبى للأجور وليس مجرد تحديد الحدين الأدنى والأقصى للأجور، بل تحقيق العدالة الأفقية بين القطاعات والعدالة الرأسية فى سلم الأجور والدخل داخل القطاع الواحد الذى لحق به العديد من التشوهات[٩٥].

الوضع فى مصر يُظهر وجود عجز فى التكامل الوطني. هذا التكامل لكى يكون متينًا يجب أن تكون الفوارق الاجتماعية والإقليمية محدودة. دعك الآن من الفوارق الاجتماعية وانظر فى الفوارق الإقليمية. معدلات الفقر أعلى وبشكل حاد، ومعدلات الالتحاق بالمدارس، خاصة التحاق البنات، أدنى فى محافظات الصعيد الأعلى عنها فى باقى المحافظات المصرية. العدد الأكبر من حالات الثأر يحدث فى محافظات أسيوط، وسوهاج، وقنا، حيث يرتفع الفقر عنه فى غيرها من المحافظات.

حالات الثأر لم ترتفع فجأة بعد يناير ٢٠١١، بل إن ارتفاع حالاته سجل معدلات عالية منذ ٢٠٠٩. الفقر والتخلف الاقتصادى والاجتماعى يتسببان ومنذ زمن بعيد فى الهجرة الداخلية والخارجية، هجرة أو نزوح الفقراء فى سبيل أى قوت، وهجرة أو نزوح المتعلمين بحثًا عن فرص للعمل أو عن عمل أفضل يدر دخولًا معقولة. هذه

٩٥ محمد أحمد السعدني، التنظيم والإدارة: العدالة الاجتماعية تتطلب مراجعة الأجور وإقرار التأمين الصحي، جريدة «المصرى اليوم»، القاهرة، ٦ مارس ٢٠١٤.

الهجرة الأخيرة بالذات تفرغ المناطق المتخلفة من أهم عناصر التنمية، وهو العنصر البشرى المتعلم، فتزيد من إضعاف مقومات التنمية، وتُعمق من التخلف النسبى لهذه المناطق، وتزيد من تهديد التكامل الوطني[٩٦].

ترتبط مضامين الإصلاح، خاصة فى أجهزة الدولة، بالشفافية والكفاءة وتكافؤ الفرص والتشاركية ومكافحة الفساد والمحاسبة. فتوضع طائفة من القوانين واللوائح والإجراءات التى تلزم الأجهزة التنفيذية والإدارية والخدمية بالشفافية لجهة نظامها وأعمالها الداخلية ومواردها المالية والبشرية وكذلك لجهة دورها العام وعلاقتها بالمواطن. وتلزمها أيضًا على ذات المستويين بالكفاءة وتكافؤ الفرص، ومن ثم «يتطهر» شغل المناصب العامة داخل أجهزة الدولة من آفات المحسوبية وتبتعد تدريجيًا فى علاقتها بالمواطن عن التورط فى المحاباة إن بسبب النوع أو على أسس سياسية/ اقتصادية/ دينية/ عرقية وبصورة تفسد حياديتها الضرورية.

كما توضع طائفة أخرى من القوانين واللوائح والإجراءات التى تدفع أجهزة الدولة إلى اتباع قاعدة التشاركية فى عملية صناعة القرار بحيث تتراجع الفجوة الواسعة داخل الأجهزة هذه بين شرائح الإدارة العليا (الوزراء، وكلاء الوزراء، المديرون، وغيرهم) وبين الشرائح الوسيطة والدنيا (الموظفون، التنفيذيون، الفنيون، وغيرهم)، وبحيث ينظر إلى تفضيلات واختيارات المواطن كأحد المدخلات الأساسية لصناعة القرار. وينطبق ذات الأمر على اعتماد قاعدة مكافحة الفساد (إن الفساد الصغير المرتبط بالأفراد أو الفساد الكبير الذى يستشرى على امتداد الهياكل المؤسسية للأجهزة) وقاعدة المحاسبة القانونية المنضبطة للمتورطين بالفساد على نحو يهدف إلى التخلص من المفسدين ويصنع

٩٦ د.إبراهيم عوض، أحداث أسوان والتكامل الوطني، جريدة «الشروق»، القاهرة، ١٣ إبريل ٢٠١٤.

تدريجيًا بيئة تنفيذية وإدارية وخدمية نظيفة[٩٧].

على نخب المال والأعمال والمجموعات المؤثرة فى القطاعات الاقتصادية الرئيسية أن تفهم أن حماية مصالحهم عبر تحالفات مع مؤسسات وأجهزة الدولة وسعى لتجديد «زواج المال والسلطة» ودون اعتبار لمقتضيات الشفافية والنزاهة ومقاومة الفساد ودون كثير تدبر فى مسؤولية رأس المال الاجتماعية ليس له أن يدوم أو يستقر فى مجتمع أغلبيته من الفقراء ومحدودى الدخل الذين يواجهون تحديات معيشية كبرى، ولن يرتب على المدى المتوسط والطويل إلا تفاقم غياب الشفافية وتراكم الفساد وانهيار إنتاجية القطاعات الاقتصادية بل وتراجع ربحية القطاع الخاص وعوائده (لا اقتصاد متقدم ولا قطاع خاص ناجح ومتطور فى دولة فاسدة).

المؤسف أنه بدلًا من السير فى الاتجاه الصحيح، أعيد إنتاج خطاب التقشف و«شد الحزام». سمعنا من جديد نفس الخطاب المثير للقلق من حيث يريد صاحبه (الرئيس عبدالفتاح السيسي) أن يثير الإبهار والإعجاب وإثبات القدرات والكفاءة.

الأزمة أن خطاب «شد الحزام» ليس جديدًا. قصتنا معه طويلة. يظهر خطاب «شد الحزام» ليدخل الشعب فى متاهة الدفاع عن نفسه.. وإذا رفضنا المنطق الذى يدين شعبًا منهوبًا من دون أن يحاسب النهابين أو يعيد رسم السياسات لكى لا يسمح بالنهب، فإننا ندافع عن الكسل.

إن «شد الحزام» لا معنى له من دون تغيير سياسات، والثورة على العفن الكامن فى أجهزة الدولة، والأهم بناء علاقة جديدة بين الفرد

٩٧ د.عمرو حمزاوي، بين إصلاح أجهزة الدولة والمسؤولية الاجتماعية للقطاع الخاص، جريدة «الشروق»، القاهرة، ١٢ مارس ٢٠١٤.

والدولة تقوم على حق الفرد وحريته وسعادته، لا على خضوعه لتسلط ووصاية الكهنة وفرعونهم فى الأعالي.

خطاب «شد الحزام» هو استعراض بديل عن خطة وبرنامج إصلاح الدولة من عفنها الذى يقدمونه على أنه قدر «عاجبك ولاّ مش عاجبك..»، و«اقبل بنا.. وإلا فإن الإخوان سيقفزون للسلطة..»، و«شفتوا حصل إيه لما حصل تغيير.. لقد أتى إليكم الإخوان فى غزوة الصناديق..».

هذا الخطاب لا يُعنى بالإصلاح أو خطط التنمية، لكنه يلوم «الشعب»، كأن المصريين كلهم كتلة كسالى باختيارهم (لا يعانون البطالة) ويعيشون فى رفاهية (يذهبون إلى الجامعات والمصالح بالحافلات العامة..).

إنه خطاب «شد الحزام» نفسه الذى سخر منه عادل إمام فى ثمانينيات القرن العشرين، فى مسرحية «شاهد ماشفش حاجة».. سخرية من استمرار «شد الحزام» مع استمرار انتفاخ «الكروش» فى السلطة والحسابات فى البنوك والمعاناة فى الشوارع.

كان مبارك بدلًا من مواجهة فشل حكوماته يوجه اللوم إلى المواطنين «تأكلون ٣ أرغفة عيش وتضعون ٤ ملاعق سكر فى الشاي»، يقول هذا لَمن يعتبر العيش والسكر متعته الوحيدة، بينما طبقات الفساد المتوحش التى تربت على أبواب نظامه وأغلقت على مصر كلها بأنانيتها المفرطة النوافذ والشرفات وخنقت الشعب.. فلم يوجه إليها كلمة بعد أن أصبح واحدًا من «الأغنياء الذين يحكمون بلدًا فقيرًا».

خطاب «شد الحزام» هو إعلان عن عدم الاقتراب من مغانم الشريحة التى احتكرت الثروة مع السلطة، وتحاول منذ ٢٥ يناير أن

تستمر الماكينة التى تلقى بالفتات للملايين، فى حين تبقى «الغنيمة» من حق شريحة صغيرة من المتحلقين حول مركز السلطة أو البابا الراعى لهذه المصالح.

الدولة بهذا الخطاب تبدو وكأنها لا تريد الإصلاح أو التغيير، بل تريد تغيير الشعب الذى يطالب بالعدالة فيكون الرد بخطاب اللوم للضحية/ ضحية الفساد والاستبداد[٩٨].

إن مقاومة التغيير فى مصر -والشك فى قيادات التغيير- تُعتبر مرضًا اجتماعيًا مصريًا رُوِّج له بمعرفة السلطات المركزية والقيادات الحاكمة وشبكة المحاسيب، وبالتالى فأى قيادة تحمل لواء التغيير كانت تُهمَّش أو تهاجر ولا تعود إلى مصر مرة أخرى إلا بعد إبراز قدرتها وإمكاناتها فى دول أخرى، مما أثر على تقليص دور الندرة المصرية القادرة على محاربة الجمود وقيادة التغيير ودعم الأفكار المبدعة الحديثة.

لا بدَّ من التصدى لنهب مصر على يد المحاسيب وأشباههم.

المعركة ليست سهلة. ففى تقرير أصدرته مؤسسة «إنجازا» الدولية للصحافة الاستقصائية، نطالع معلومات مقلقة مفادها أن «أكثر من ٧٠ مليار جنيه من أموال الدولة المنهوبة تم إخفاؤها فى نحو ٦٧٠٠ حساب بنكى فى البنك المركزي، والبنوك التجارية، ولا تخضع للمراجعة المحاسبية، ولا تُنقل أبدًا إلى الخزانة العامة أو تظهر فى الموازنة».

هنا أثير تساؤلٌ مشروع: كيف تطالبنا الدولة عبر رئيسها بالتبرع لإنقاذها فى حين ترقد أموال الناس المنهوبة فى البنوك تنتظر من يعيد تنشيطها؟ هل هذا يعنى أن المافيا دفنت نفسها فى «تركيبة الحُكم»

٩٨ وائل عبدالفتاح، السيمفونية المشروخة للديكتاتور العادل، موقع «بوابة التحرير» الإلكتروني، ١٠ مارس ٢٠١٤.

الجديدة إلى درجة أنها ضغطت من أجل قانون «المصالحة» مع الهاربين بالأموال؟

يقول التقرير المشار إليه أيضًا إن «الاتحاد الأوروبى لم يتمكن من معرفة مصير من ٦٠٪ إلى ٨٠٪ من أصل مبلغ مليار دولار كان قد قدمها إلى مصر فى الفترة من عام ٢٠٠٧ إلى عام ٢٠١٢»، لكن محققيه «اكتشفوا وجود حسابات خاصة لا تخضع لأى مراجعة محاسبية قيمتها ٣٦ مليار جنيه».

نقلًا عن التقرير فإنه «فى مارس ٢٠١٤ منعت وزارة الداخلية مراجعى الجهاز المركزى من دخول الوزارة للتحقيق فى مزاعم بشأن قيام ٧ من قياداتها بتوزيع ما يقرب من ١٢ مليون دولار كمكافآت لهم». بعد ثمانية أشهر وفقًا للتقرير «تم اقتحام غرف موظفى الجهاز والاستيلاء على ما بها من مستندات وتحقيقات». اشتكى هشام جنينة، رئيس الجهاز المركزى للمحاسبات، مما حدث إلى الرئيس ورئيس الوزراء، ولكن ظل مصير شكواه مجهولًا[٩٩].

غنى عن القول إن المسؤولين والمحاسيب الذين ينهبون الوطن يومًا بعد آخر، يكتفون بالمزايدات السياسية، وتصدير الخطابات العاطفية، والتحول إلى عندليب عندما تسأل أحدهم عن برنامجه/ مشروعه/ رؤيته للعبور من أزمات ما بعد سقوط الاستبداد. عندليب يغني: «ماتقولش إيه إدتنا مصر.. قول هاندى إيه لمصر»، و«لازم نحب بعض..»، و«هانضحى علشان مصر تعيش»[١٠٠].

ينسى هؤلاء أن الأناشيد والأغانى الوطنية لم تحفظنا من الفساد والاستبداد والتخلف والهزيمة والسقوط فى مستنقع الانحطاط.. كما لم

٩٩ تقرير دولى يفتح الصندوق الأسود لأموال مصر المنهوبة، جريدة «الشروق»، القاهرة، ٢٨ مايو ٢٠١٥.

١٠٠ وائل عبدالفتاح، مصر التى تبنيها الأغاني، موقع «بوابة التحرير» الإلكتروني، ١١ مارس ٢٠١٤.

تُبـن دول محترمـة بالأغـاني.. ونفـس المُغنـى الـذى كان يغنـى لمبـارك ونظامـه هـو الـذى يريـد اليـوم أن يقـود حملـة تبرعـات لضـمان دوران ماكينة الفسـاد والاسـتبداد تحـت اسـمها العاطفـى الأنيـق «مصلحـة مـصر».

.. ومصر من هؤلاء وأمثالهم براء.

obeikan.com